أخبار الخليج
العدد (17770) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1448هـ - 17 نوفمبر 2026م

البحرين حققت نموا سنويا بلغ 5.8% خلال 20 عاما

السفير الكوري: 600 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين البحرين وكوريا







كتبت: زينب إسماعيل
تصوير: عبدالأمير السلاطنة

أكد تشوي بيونغ سون، سفير جمهورية كوريا لدى مملكة البحرين أن حجم التبادل التجاري بين البحرين وكوريا بلغ نحو 600 مليون دولار أمريكي خلال عام 2025، في الوقت الذي حث على تسريع التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا ودول مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك خلال يوم الأعمال الكوري البحريني الاقتصادي، الذي أقيم بالتزامن مع الاحتفال بمرور 50 عاماً على تدشين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبحضور مجموعة من الشركات الكورية.

وأفاد محمد المدني، مدير المكاتب الدولية للأسواق الأمريكية والبريطانية في مجلس التنمية الاقتصادية أن الاقتصاد البحريني حقق نمواً سنوياً بمعدل 5.8% خلال 20 عاما الماضية.

وأوضح أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين ارتفع من نحو 16 مليار دولار في عام 2005 إلى قرابة 49 مليار دولار في عام 2025، بالتزامن مع تحول هيكلي في مكونات الاقتصاد نتيجة الجهود المكثفة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

اتفاقية تجارة حرة

وقال سفير جمهورية كوريا لدى مملكة البحرين: إن المملكة تمثل منصة انطلاق استراتيجية للشركات الكورية نحو أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مشيداً بما تتمتع به من بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال، وما توفره من تسهيلات وحوافز لاستقطاب الاستثمارات.

وأشار إلى أن البحرين تُعد من أبرز الدول الخليجية في مجال الابتكار، مستندة إلى منظومة متكاملة من الدعم الحكومي، وفي مقدمتها برامج صندوق العمل «تمكين»، التي تغطي ما بين 50% و70% من أجور الموظفين البحرينيين، إلى جانب الخدمات والتسهيلات التي تقدمها هيئة البحرين للتنمية الاقتصادية للمستثمرين، بما يشمل إجراءات التأشيرات والاستقرار وممارسة الأعمال.

ودعا إلى تسريع التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن البحرين ستكون من أبرز المستفيدين منها، إلى جانب اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة، التي تصادف هذا العام الذكرى العشرين لتوقيعها، بما يتيح فرصاً أوسع للوصول إلى أسواق جديدة أمام الشركات في البلدين.

وكشف السفير عن عشرة مجالات رئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين كوريا والبحرين، تشمل التكنولوجيا المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأنظمة الدفاع الجوي، وصناعة الألومنيوم، والطيران، والسيارات، والهندسة المعمارية والبنية التحتية، وبناء السفن والخدمات البحرية، والزراعة المائية والزراعة الذكية، والفنون والثقافة والرياضة، إلى جانب الطاقة البديلة، بما فيها الطاقة النووية والمتجددة.

وأوضح أن تحقيق تقدم في تلك المجالات من شأنه أن يمنح مزيدا من الفرص الإيجابية في بقية القطاعات، مؤكداً أن اتساع مجالات التعاون يعزز فرص بناء شراكة طويلة الأمد خلال الخمسين عاماً المقبلة.

ودعا قادة الأعمال وممثلي القطاع الخاص في البلدين إلى تبني مفهوم الشراكة الاستراتيجية والعمل على إطلاق مبادرات تعاون جريئة واستباقية.

5.8% نموا سنويا

من جانبه، أكد محمد المدني، مدير المكاتب الدولية للأسواق الأمريكية والبريطانية في مجلس التنمية الاقتصادية، أن الاقتصاد البحريني حقق نمواً سنوياً بمعدل 5.8% خلال الفترة من 2005 إلى 2025، مقارنة بمتوسط النمو العالمي البالغ 4.6%، مشيراً إلى أن ذلك يعكس قدرة المملكة على تحقيق معدلات نمو تفوق المتوسط العالمي، رغم صغر حجم اقتصادها.

وأوضح أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين ارتفع من نحو 16 مليار دولار في عام 2005 إلى قرابة 49 مليار دولار في عام 2025، بالتزامن مع تحول هيكلي في مكونات الاقتصاد نتيجة الجهود المكثفة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

وأشار إلى أن مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي كانت تبلغ نحو 28% في عام 2005، فيما أصبحت الخدمات المالية اليوم المساهم الأكبر في الاقتصاد، تليها الصناعات التحويلية ثم النفط والغاز، مؤكداً أن مسيرة النمو الاقتصادي في المملكة ارتبطت بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع القطاعات.

ولفت المدني إلى أن البحرين وجهت استثماراتها نحو قطاعات استراتيجية توفر للشركات المحلية والدولية مزايا تنافسية من حيث سرعة النفاذ إلى الأسواق والكلفة، تشمل الخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتعليم، والرعاية الصحية، مؤكداً أهمية الخبرات الكورية في هذه المجالات وإمكانية مساهمة الشركات الكورية في توسيع قاعدة الاستثمارات وتنويعها في المملكة.

منصة لربط الشركات البحرينية والكورية

أكد دونغ تشونغ، نائب مدير مكتب وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية «كوترا» في الرياض حرص الوكالة على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الشركات الكورية ونظيراتها في الأسواق العالمية، بما في ذلك السوق البحريني، من خلال توفير منصة متكاملة تربط المشترين والمستثمرين بالشركات الكورية.

وأوضح تشونغ، خلال تقديمه عرضاً تعريفياً بخدمات الوكالة أن «كوترا» تمثل نقطة انطلاق للشركات الراغبة في استيراد المنتجات الكورية أو البحث عن شركاء تجاريين أو استكشاف فرص الاستثمار، مستفيدة من شبكتها الدولية وخدماتها المتخصصة في تيسير الأعمال.

وأشار إلى أن الوكالة تأسست عام 1962 بهدف دعم الاقتصاد الكوري وتعزيز التجارة، وأسهمت على مدى عقود في دعم الشركات الكورية وشركائها الدوليين، لافتاً إلى أن كوريا الجنوبية أصبحت تاسع دولة في العالم يصل حجم تجارتها الإجمالي إلى تريليون دولار، بفضل تطور علاقاتها التجارية وشراكاتها الدولية.

وبيّن أن «كوترا» تعمل على توفير فرص تجارية واستثمارية في الاتجاهين، وفقاً لاحتياجات شركائها، من خلال ربط الشركات والمشترين الدوليين بالموردين الكوريين، ودعم شركات الهندسة والمشتريات والإنشاءات والاستشارات في مشاريع البنية التحتية والمصانع حول العالم، إلى جانب تسهيل فرص المشاركة في المشتريات الحكومية الدولية.

وأضاف أن جهود الوكالة تشمل كذلك توسيع التعاون في الصناعات الدفاعية، وتعزيز التجارة بين الحكومات من خلال الدعم الحكومي المتكامل، فضلاً عن تشجيع الشركات العالمية على بناء شراكات استراتيجية مع نظيراتها الكورية عبر المشاركة في المعارض التجارية المحلية والدولية.

ولفت إلى أن «كوترا» تعمل على مواكبة التحولات في بيئة التجارة العالمية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي القائم على المصالح المشتركة، إلى جانب استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بالخدمات الرقمية، أوضح تشونغ أن الوكالة توفر منصات إلكترونية تتيح للشركاء الدوليين التواصل بصورة مباشرة وأكثر سهولة مع الشركات الكورية، من أبرزها منصة «اشترِ من كوريا»، التي تتيح الوصول إلى نحو 200 ألف منتج كوري، ومنصة «استثمر في كوريا»، التي توفر المعلومات والحوافز والخدمات اللازمة للمستثمرين، بما يشمل تقدير تكاليف الاستثمار الأولية واقتراح المواقع الاستثمارية المناسبة بالاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

«البحرين الوطني» يستضيف اجتماع «محافظي معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون»



استضاف بنك البحرين الوطني اجتماع مجلس محافظي معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي. جاء ذلك في إطار التزام الطرفين المشترك بتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية المسؤولة بين دول المنطقة.

واجتمع أعضاء كل من: مجلس المحافظين والإدارة التنفيذية لمعهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، لمناقشة المشهد التجاري المتطور في المنطقة، والتحاور بشأن الأولويات الاستراتيجية المستقبلية، بالإضافة إلى الكشف عن المرحلة القادمة من المسيرة التطويرية، وذلك قبيل الاحتفال بمرور 20 عامًا على تأسيس المعهد. وسلطت المباحثات أيضًا الضوء على الأهمية المتزايدة لاتخاذ القرارات المدروسة، عبر تطبيق رقابة استراتيجية فعّالة، والتي تُمثل ركيزة مهمة، تمكّن المؤسسات من التعامل مع بيئة مليئة بالتحديات، ما يضمن تحقيق نمو مستدام على المدى البعيد.

وعكس هذا اللقاء تركيز بنك البحرين الوطني على الحوكمة بصفتها عنصرا محوريا لتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتُعد الحوكمة الرشيدة ركيزة أساسية في أُطر الاستدامة، كونها تدعم نهج البنك القائم على الشفافية والمساءلة والسلوك التجاري الأخلاقي. ومن خلال تعاونه مع معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، يواصل البنك الإسهام في تعزيز هذه المبادئ لتتجاوز حدود القطاع المصرفي، ما يدعم تأسيس قيادات أقوى، ويعزز المرونة المؤسسية في المنطقة ككل.

وبهذه المناسبة، صرّح عثمان أحمد، الرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك البحرين الوطني قائلاً: «بصفتنا شريكًا استراتيجيًا لمعهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا فخورون بدعم كل الجهود والمبادرات المنوطة بهذا الصرح العريق، الذي يلبي احتياجات مجتمع القيادة والحوكمة الخليجية. ونحن نتطلع بثقة إلى الفترة المتبقية من عام 2026، وإلى ما سيحمله عام 2027 من آفاق جديدة».

ومن جانبه، قال محمد الشروقي رئيس مجلس إدارة معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي: «نود بداية أن نشكر بنك البحرين الوطني على استضافة هذا الحدث، الذي هدف إلى تعزيز أواصر التواصل الفعّال بين الإدارتين التنفيذي والعُليا، حيث سعدنا بلقاء زملائنا والتشاور معهم حول بيئة العمل الحالية بدول الخليج، وخطط العام القادم وما يليه. نحن عاكفون في الوقت الحالي على تطوير نهجنا استراتيجيًا، ونتطلع قُدمًا إلى استقبال المرحلة المقبلة من رحلة تطور المعهد ونموه برفقة كل الأعضاء».

البحرين تترأس اجتماع لجنة الأرصاد الجوية بدول مجلس التعاون



في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأس خالد حسين ياسين مدير إدارة الأرصاد الجوية والممثل الدائم لمملكة البحرين لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أعمال الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة للأرصاد الجوية والمناخ بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد عبر الاتصال المرئي، بحضور رؤساء مرافق الأرصاد الجوية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخالد بن علي السنيدي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور أيمن بن سالم غلام رئيس الاتحاد الإقليمي الثاني (آسيا) التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

وخلال الاجتماع، أكد خالد حسين ياسين أهمية تعزيز التعاون الخليجي في مجال الأرصاد الجوية والمناخ لتطوير خدمات الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر، مشيرًا إلى دور التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحسين دقة المعلومات الأرصادية والمناخية، بما يخدم مختلف القطاعات ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات والمبادرات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها الاستراتيجية المعنية بتعزيز التعاون والعمل المشترك للجنة، ومشروع الإحصائيات المناخية الخليجية، وتعزيز التعاون الدولي مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالطقس، إلى جانب متابعة سير العمل في مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، فضلاً عن الموضوعات الرامية إلى تطوير منظومة العمل الخليجي المشترك في مجال الأرصاد الجوية والمناخ.



بيت التمويل الكويتي - البحرين يطلق الهوية الجديدة للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات «KFH Private»

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين إطلاق الهوية الجديدة لقطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات «KFH Private»، وذلك خلال حفل أقيم في فندق الريتز كارلتون البحرين، بحضور نخبة من العملاء والضيوف وكبار مسؤولي البنك، في خطوة تعكس تطور توجهات البنك وحرصه على الارتقاء بتجربة عملائه وتقديم حلول متخصصة لإدارة الثروات وحلول مصرفية متكاملة تواكب تطلعاتهم المتطورة.

ويأتي إطلاق KFH Private تأكيداً لحرص بيت التمويل الكويتي – البحرين على مواصلة الارتقاء بقطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مستنداً إلى خبراته المصرفية وإمكانات مجموعة بيت التمويل الكويتي، بما يعزز قدرته على تقديم تجربة متخصصة تواكب تطلعات العملاء.

وبهذه المناسبة، قال د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين: «يمثل إطلاق KFH Private أكثر من مجرد هوية جديدة؛ فهو يعكس توجهنا نحو مرحلة مهمة في مسيرتنا، وامتدادًا للتحول الذي شهده البنك واعتماده على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف أعماله وخدماته المصرفية. وقد أتاح هذا التحول فرصاً أوسع للتكامل والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتنوعة للمجموعة، بما يدعم تطور أعمال البنك ويعزز قدراته التنافسية».

وأضاف أن هذا التطور انعكس على أداء البنك ومكانته في السوق البحريني، مدعوماً بأداء مالي قوي وحضور بارز في تمويل قطاع الأعمال بالمملكة، إلى جانب المكانة العالمية لمجموعة بيت التمويل الكويتي باعتبارها ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم.

وأشار الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى أن إطلاق KFH Private يأتي في إطار حرص البنك على تطوير تجربة عملائه في هذا القطاع، من خلال توفير خبرات متخصصة واستراتيجيات استثمارية وحلول مصرفية متكاملة تلبي تطلعاتهم، وترتكز على الثقة والخصوصية والاهتمام الشخصي.

من جانبه، صرّح طلال كيكسو، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة – الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، قائلاً«: يمثل إطلاق KFH Private محطة مهمة في مسيرتنا نحو إعادة تعريف تجربة الخدمات المصرفية الخاصة، ويعكس طموحنا لتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية وتقديم نهج أكثر شمولية للعملاء في إدارة ثرواتهم. ومن خلال KFH Private، نقدم منظومة متكاملة من حلول الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، تشمل إدارة المحافظ الاستثمارية التقديرية، والصناديق الاستثمارية، والصكوك، والأسهم، والمنتجات الاستثمارية المهيكلة، والاستثمارات العقارية، واستثمارات الملكية الخاصة، إلى جانب الحلول التمويلية والمصرفية المصممة خصيصاً، وخدمات التداول.

ومن خلال إطلاق KFH Private، يهدف بيت التمويل الكويتي – البحرين إلى مواصلة تعزيز مكانته في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مستنداً إلى إرث المجموعة العريق، وحضورها الدولي، وخبراتها الواسعة، لتقديم تجربة متميزة للعملاء تعكس احتياجاتهم وتطلعاتهم المتجددة.